تحليل اقتصادي لأداء القطاع الزراعي في مصر

د/ محمد مصطفى عبد العاطى عبد الفتاح
باحث أول بمعهد بحوث الاقتصاد الزراعي – مركز البحوث الزراعية

مقدمة:

يُعد القطاع الزراعي أحد الركائز الأساسية في توليد الدخل القومي والناتج المحلي وتشغيل العمالة، وكذلك أحد القطاعات التي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي، كما يعتبر هو الأساس لمعظم الصناعات، بالإضافة إلى أنه المسئول الأول عن تحقيق الأمن الغذائي القومي، لذلك ينبغي العمل على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية بصفةٍ عامة والزراعية بصفةٍ خاصة.

ومن الجدير بالذكر أن الزراعة المصرية قد عرفت ثلاث إستراتيجيات منذ مطلع ثمانينات القرن الماضي، تمثلت في إستراتيجية الثمانينات وإستراتيجية التسعينات وإستراتيجية التنمية الزراعية حتى عام ٢٠١٧، وقد تباينت الإستراتيجيات الثلاث في كلٍ من أهدافها وبرامجها وآلياتها نظراً لاختلاف وتباين الظروف الاقتصادية والسياسية العالمية والمحلية التي صاحبت إعداد كل منها، وقد نجحت تلك الاستراتيجيات في تحقيق العديد من الأهداف التي تبنتها، في حين تعذر تحقيق بعض الأهداف الأخرى، ومنذ أن تم وضع إستراتيجية التنمية لعام ٢٠١٧ والتي صدرت في عام ٢٠٠٣ قد شهدت الساحة الاقتصادية الوطنية العديد من التغيرات الاقتصادية والسياسية كان بعضها نابعاً من تغيرات دولية أو إقليمية والبعض الآخر كان محصلة تفاعلات محلية، وقد أحدثت هذه التغيرات في مجملها تغيرات في البيئة الزراعية فرضت ضرورة المراجعة العميقة لسياسات وأساليب إدارة الموارد الزراعية مما دعا المسئولين عن الزراعة المصرية إلى وضع إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة حتى عام ٢٠٣٠[١٧].

المشكلة البحثية:

على الرغم من أهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد القومي إلا أنه مازال يعاني من إهمال تجاه تنميته الأمر الذي ترتب عليه تردي الأوضاع الاقتصادية بهذا القطاع ويدل على ذلك اتجاه السياسة الاستثمارية للدولة إلى تخفيض حجم الاستثمارات الموجهه لهذا القطاع سواء ٢٠١٥/٠٢/٢٤ بصورة مطلقة أو نسبية ويتضح ذلك من دراسة الاستثمارات المنفذه في القطاع الزراعي خلال الخطط الخمسية الثلاثة التي شهدتها الفترة (١٩٩٨/١٩٩٧-٢٠١٢/٢٠١١) فقد بلغت نسبة هذه الاستثمارات نحو ٧,٢% من إجمالي الاستثمارات القومية خلال الخطة الأولى (١٩٩٨/١٩٩٧-٢٠٠٢/٢٠٠١) ونحو ٥,٢٤% خلال الخطة الثانية (٢٠٠٣/٢٠٠٢-٢٠٠٧/٢٠٠٦) ثم تناقصت إلى نحو ٣,٣٢% في الخطة الخمسية الثالثة (٢٠٠٨/٢٠٠٧-٢٠١٢/٢٠١١) [١٦] مما أدى إلى التراجع المستمر للوزن النسبي للقطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي فقد انخفضت نسبة مساهمة الناتج المحلي الزراعي في إجمالي الناتج المحلي خلال الخطط الخمسية الثلاثة سالفة الذكر من نحو ١٦,٨٢% في الخطة الأولى إلى نحو ١٤,٨٣% خلال الخطة الثانية ثم استمرت في الانخفاض لتصل إلى نحو ١٣,٩٩% خلال الخطة الثالثة[١٦]، الأمر الذي ترتب عليه عدم تحسن معدلات إنتاج الغذاء بالقدر الذي يقلل من الاعتماد على الواردات فقد بلغ متوسط قيمة الواردات الزراعية خلال الخطط الخمسية سالفة الذكر نحو ٦,٩٢، ونحو ١٢,٢٨، ونحو ٢٥,٠٨ مليار جنيه على الترتيب أي أنها زادت بنحو ٧٧,٥% في الخطة الثانية مقارنة بالخطة الأولى وبنحو ١٠٤,٢% في الخطة الثالثة مقارنة بالخطة الثانية[١٥].

أهداف البحث:

يستهدف هذا البحث بصفة رئيسية التعرف على الوضع الراهن لأداء القطاع الزراعي وإمكانيات تنميته في حدود الموارد الطبيعية المتاحة خاصة المياه والأرض والموارد البشرية وذلك من خلال دراسة الأهداف الفرعية التالية:

(١) دراسة تطور معدل النمو للقطاع الزراعي في مصر.
(٢) تحديد أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في إجمالي الناتج المحلي الزراعي.
(٣) استخلاص بعض المؤشرات الاقتصادية للتعرف على أداء القطاع الزراعي في مصر.
(٤) دراسة الوضع الراهن لاستغلال الموارد الاقتصادية الزراعية في ضوء استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة في مصر حتى عام ٢٠٣٠.

الأسلوب البحثي:

اعتمد البحث في تحقيق الأهداف المنشودة منه على التحليل الوصفي والتحليل الإحصائي والاقتصادي القياسي؛ كما تم تقدير معدلات النمو السنوية للمتغيرات التي شملتها الدراسة استناداً إلى دالة النمو وذلك خلال الفترة (١٩٩٨/٩٧-٢٠١٣/٢٠١٢) وقد تم تقدير القيم الحقيقية للمتغيرات النقدية موضع الدراسة باستخدام الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (٢٠٠٥/٢٠٠٤=١٠٠)، وتم استخدام أسلوب الإنحدار المرحلي لتحديد أهم المتغيرات المؤثرة على الناتج المحلي الزراعي في مصر.

مصادر البيانات

إعتمد البحث على البيانات الثانوية المنشورة في نشرات و تقارير كلٍ من: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء والبنك المركزي المصري بالإضافة إلى البيانات الثانوية غير المنشورة التي أمكن الحصول عليها من شبكة الإتصالات والمعلومات الدولية مثل: موقع وزارة التخطيط، وموقع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وموقع مجلس الوزراء المصرى بجانب البحوث والدراسات التي إهتمت بموضوع البحث.

النتائج البحثية

أولاً: تطور معدل النمو للقطاع الزراعي في مصر

تتأثر معدلات النمو في القطاع الزراعي بتطورات الأوضاع الاقتصادية من ناحية واستجابة لجهود التنمية واستثماراتها من ناحية أخرى وباستعراض البيانات بالجدول رقم (١) يتبين ما يلي:

بدراسة تطور الدخل الزراعي الحقيقي خلال الفترة (١٩٩٨/١٩٩٧-٢٠١٣/٢٠١٢) تبين أنه تراوح بين حد أدني بلغ حوالي ٨٨,٤٧ مليار جنيه عام ١٩٩٨/١٩٩٧، وحد أقصي بلغ حوالي ١٤٧,٨٣ مليار جنيه عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦، وقد بلغ المتوسط السنوي حوالي ١١١,١١ مليار جنيه، وقد تبين أن الدخل الزراعي الحقيقي في مصر يزيد بنحو ١,٩% بما يعادل حوالي ٢,١١ مليار جنيه سنوياً خلال فترة الدراسة، وهى زيادة معنوية إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠٥).

وبدراسة معدل التغير السنوى للدخل الزراعى الحقيقى خلال فترة الدراسة تبين أنه حقق قيماً سالبة فى بعض سنوات الدراسة، فقد تناقص الدخل الزراعى الحقيقى خلال عام ٢٠٠٢/٢٠٠١، ثم حقق قيماً موجبة حتى عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦، ثم عاد للتناقص من عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ حتى عام ٢٠١٣/٢٠١١، وقد تبين من السنوات التى شهدت نمواً فى الدخل الزراعى الحقيقى خلال الفترة سالفة الذكر أن أُقصى معدل نمو قد تحقق فى عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦، حيث حقق الدخل الزراعى الحقيقى نمواً قُدر بنحو ١٤,٠٢%، بينما بلغ أقل معدلات نموه فى عام ٢٠٠٠/١٩٩٩ حيث حقق نمواً قُدر بنحو ٠,٩١% فقط.

ويمكن ملاحظة أن الزيادة فى الدخل الزراعى خلال السنوات التى تحقق فيها نمو هى زيادة متذبذبة بشدة بين الزيادة والنقصان، وبدراسة تطور الدخل الزراعى الحقيقى خلال خطط التنمية الإقتصادية الثلاث التى شهدتها فترة الدراسة تبين أنه قد بلغ حوالى ٩٢,٥٧ مليار جنيه خلال الخطة الخمسية الأولى (١٩٩٨/١٩٩٧ – ٢٠٠٢/٢٠٠١)، ثم إزداد خلال الخطة الخمسية الثانية (٢٠٠٣/٢٠٠٢ – ٢٠٠٧/٢٠٠٦) حيث بلغ حوالى ١٢٢,٣٦ مليار جنيه بمعدل نمو بلغ نحو ٣٢,١٩% بين الفترتين، إلا أنه انخفض خلال

الخطة الخمسية الثالثة (٢٠٠٧/٢٠٠٨ – ٢٠١١/٢٠١٢) حيث بلغ حوالى ١١٨,٩٤ مليار جنيه ليبلغ معدل التناقص نحو ٢,٨% بين الفترتين.

جدول رقم (١):تطور الدخل الزراعى الحقيقى فى مصر بالمليار جنيه خلال الفترة (١٩٩٧/١٩٩٨-٢٠١٢/٢٠١٣):

السنة	الدخل الزراعى الحقيقى* (مليار جنيه)	معدل التغير السنوى (%)
١٩٩٧/١٩٩٨	٨٨,٤٧	–
١٩٩٨/١٩٩٩	٩١,٨٢	٣,٧٨
١٩٩٩/٢٠٠٠	٩٢,٦٥	٠,٩١
٢٠٠٠/٢٠٠١	٩٥,١٩	٢,٧٤
٢٠٠١/٢٠٠٢	٩٤,٧٠	٠,٥١-
٢٠٠٢/٢٠٠٣	١٠١,٧٥	٧,٤٤
٢٠٠٣/٢٠٠٤	١١٣,٠٤	١١,٠٩
٢٠٠٤/٢٠٠٥	١١٩,٥٥	٥,٧٦
٢٠٠٥/٢٠٠٦	١٢٩,٦٥	٨,٤٥
٢٠٠٦/٢٠٠٧	١٤٧,٨٣	١٤,٠٢
٢٠٠٧/٢٠٠٨	١٤٠,١٧	٥,١٨-
٢٠٠٨/٢٠٠٩	١٢٤,٣٥	١١,٢٩-
٢٠٠٩/٢٠١٠	١١٦,٥١	٦,٣٠-
٢٠١٠/٢٠١١	١٠٩,٤٤	٦,٠٧-
٢٠١١/٢٠١٢	١٠٤,٢٥	٤,٧٤-
٢٠١٢/٢٠١٣	١٠٨,٣٤	٣,٩٢
المتوسط	١١١,١١	–
معدل النمو ** (%)	١,٩**	-

***حُسب الدخل الزراعى الحقيقى باستخدام الرقم القياسي لأسعار المستهلكين باعتبار (٢٠٠٤/٢٠٠٥=١٠٠).**

****تم تقدير معدلات النمو السنوية للمتغيرات التي شملتها الدراسة استناداً إلى دالة النمو.**

المصدر: جمعت وحسبت من الموقع الإلكترونى لمجلس الوزراء المصرى، مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار (www.idsc.gov.eg)

ثانياً: تطور الناتج المحلي الزراعي و أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة عليه خلال الفترة (١٩٩٧/١٩٩٨ – ٢٠١٢/٢٠١٣):

باستعراض البيانات الواردة بالجدول رقم (٢)، وبدراسة تطور الناتج المحلي الزراعي خلال الفترة (١٩٩٧/١٩٩٨-٢٠١٢/٢٠١٣) تبين أنه تراوح بين حد أدني بلغ حوالي ٤١,٨٨ مليار جنيه عام ١٩٩٧/ ١٩٩٨، وحد أقصي بلغ حوالي٢١٨,٢٢ مليار جنيه عام ٢٠١٢/٢٠١٣، وقد بلغ المتوسط السنوي حوالي ٩٤,٤٢ مليار جنيه، وقد تبين أن الناتج المحلى الزراعي في مصر يزيد بنحو ١٠,٨% بما يعادل حوالي ١٠,٢٠ مليار جنيه سنوياً خلال فترة الدراسة، وهى زيادة معنوية إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠١).

وقد تم حصر وتحديد أهم المتغيرات ذات الأثر المباشر والفعال على إجمالي الناتج المحلي الزراعي بالمليار جنيه كمتغير تابع (Y) في السنة(t) وهذه العوامل هي: إجمالي الاستثمارات الزراعية (بالمليار جنيه) (X_1)، والمساحة المحصولية بالمليون فدان (X_2)، والعمالة الزراعية (بالمليون عامل) (X_3)، والصادرات الزراعية (بالمليار جنيه) (X_4)، وعدد الوحدات الحيوانية بالمليون وحدة (X_5)، إجمالي القروض الزراعية (بالمليار جنيه) (X_6)، ويُفترض وفقاً للمنطق الإقتصادى وجود علاقة طردية بين إجمالي الناتج المحلي الزراعي وكلٍ من المتغيرات التفسيرية سالفة الذكر، وبدراسة تطور هذه المتغيرات التفسيرية تبين ما يلى:

(١) تطور الاستثمارات الزراعية في مصر:

يعتبر الإنفاق الإستثماري العام الذي تتولاه الحكومة لتدعيم البنية الأساسية للقطاع وتجهيز مناطق الاستصلاح الجديدة بكامل المقومات التنموية المطلوبة هو نقطة الانطلاق لتحقيق انجازات تنموية هامه،

وبدراسة تطور إجمالي الاستثمارات الزراعية خلال الفترة (١٩٩٧/١٩٩٨-٢٠١٢/٢٠١٣)، تبين أنها تراوحت بين حد أدني بلغ حوالي ٥,١٩ مليار جنيه عام ١٩٩٧/١٩٩٨، وحد أقصي بلغ حوالي ٩,٥٩ مليار جنيه عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣، وقد بلغ المتوسط السنوي حوالي ٧,٤٣ مليار جنيه، وقد تبين أن إجمالي الاستثمارات الزراعية في مصر تنخفض بنحو ١١,٧% سنوياً، بما يعادل حوالي ٠,٨٧ مليار جنيه سنوياً خلال فترة الدراسة، وهو تناقص معنوي إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠١).

(٢) تطور المساحة المحصولية :

تمثل المساحة المحصولية مساحة الأراضى المنزرعة بكل من الحاصلات الحقلية والخضر بالعروات الثلاث بالإضافة لحدائق الفاكهة، وبدراسة تطور إجمالى المساحة المحصولية فى مصر خلال فترة الدراسة تبين أنها تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالى ١٣,٨٣ مليون فدان فى عام ١٩٩٧/١٩٩٨، وحد أقصى بلغ حوالى ١٥,٥٢ مليون فدان عام ٢٠١٢/٢٠١٣، وقد بلغ المتوسط السنوى حوالى ١٤,٦٦ مليون فدان، وقد تبين أن إجمالى المساحة المحصولية فى مصر تزيد بنحو ٠,٩% بما يعادل حوالي ٠,١٣ مليون فدان سنوياً خلال فترة الدراسة، وهى زيادة معنوية إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠١).

(٣) تطور إجمالي العمالة الزراعية فى مصر:

تعد الموارد البشرية أحد أهم موارد الزراعة المصرية، وذلك لما تتصف به هذه الموارد من خبرة واسعة تم اكتسابها خلال عقود طويلة من الزراعة المستقرة ساعدت على تنمية الإنتاجية الزراعية للعديد من المحاصيل الزراعية، و بدراسة تطور إجمالي العمالة الزراعية فى مصر خلال فترة الدراسة تبين أنه تراوح بين حد أدني بلغ حوالي ٤,٦٩ مليون عامل عام ١٩٩٧/١٩٩٨، وحد أقصي بلغ حوالي ٥,٨٥ مليون عامل عام ٢٠١٢/٢٠١٣، وقد بلغ المتوسط السنوى حوالى ٥,١٩ مليون عامل، وقد تبين أن عدد المشتغلين بالزراعه فى مصر ينخفض بنحو ٢,٣% بما يعادل حوالي ٠,١٢ مليون عامل سنوياً خلال فترة الدراسة، وهو انخفاض معنوي إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠٥).

(٤) تطور الصادرات الزراعية فى مصر:

ظلت الصادرات الزراعية لفترات طويلة من الزمن محصورة في أربعة محاصيل رئيسية وهي القطن، الأرز، البصل، الموالح ومنذ منتصف التسعينات بدأت مظاهر التحول في هيكل تجارة الصادرات الزراعية حيث تنوعت محصولياً واتسعت سوقياً، و بدراسة تطور قيمة الصادرات الزراعية المصرية خلال فترة الدراسة، تبين أنها تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي ١,٢٠ مليار جنيه فى عام ١٩٩٧/١٩٩٨، وحد أقصى بلغ حوالي ١٨,٢٠ مليار جنيه عام ٢٠١١/٢٠١٢، وقد بلغ المتوسط السنوي حوالي ٧,١٥ مليار جنيه، وقد تبين أن قيمة الصادرات الزراعية المصرية تزيد بنحو ١٩% بما يعادل حوالي ١,٣٦ مليار جنيه سنوياً خلال فترة الدراسة، وهى زيادة معنوية إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠١).

(٥) تطور عدد الوحدات الحيوانية:

بدراسة تطور عدد الوحدات الحيوانية خلال فترة الدراسة، تبين أنه تراوح بين حد أدني بلغ حوالي ٧,٩١ مليون وحده عام ١٩٩٧/١٩٩٨، وحد أقصي بلغ حوالي ١٢,١٨ مليون وحده عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨، وقد بلغ المتوسط السنوى حوالى٩,٩٤ مليون وحده، وقد تبين أنه تناقص بنحو ٣,٤% سنوياً، بما يعادل حوالي ٠,٣٤ مليون وحده سنوياً خلال فترة الدراسة، وهو تناقص معنوي إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠٥).

(٦) تطور إجمالي القروض الزراعية فى مصر:

بدراسة تطور إجمالي القروض الزراعية فى مصر خلال فترة الدراسة تبين أنها تراوحت بين حد أدني بلغ حوالي ٣,٦٤ مليار جنيه عام ١٩٩٧/١٩٩، وحد أقصي بلغ حوالي ١١,٧٦ مليار جنيه عام ٢٠١٢/٢٠١٣، وقد بلغ المتوسط السنوي حوالي ٦,٢٨ مليار جنيه، وقد تبين أن القروض الزراعية فى

مصر تزيد بنحو ٩,٣% بما يعادل حوالي ٠,٥٨ مليار جنيه سنوياً خلال فترة الدراسة، وهى زيادة معنوية إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠١).

جدول رقم (٢): تطور الناتج المحلى الزراعى وأهم المتغيرات الإقتصادية المؤثرة عليه فى مصر خلال الفترة (١٩٩٧/١٩٩٨ – ٢٠١٢/٢٠١٣)

السنة	الناتج المحلى الزراعى (مليار جنيه)	الإستثمارات الزراعية (مليار جنيه)	إجمالى المساحة المحصولية (مليون فدان)	العمالة الزراعية (مليون عامل)	الصادرات الزراعية (مليار جنيه)	عدد الوحدات الحيوانية (مليون وحدة)	القروض الزراعية (مليار جنيه)
١٩٩٧/١٩٩٨	٤١,٨٨	٥,١٩	١٣,٨٣	٤,٦٩	١,٢	٧,٩١١	٣,٦٤
١٩٩٨/١٩٩٩	٤٥,٦٥	٨,١٦	١٣,٨٦	٤,٧٥	١,٦	٨,٣٥١	٤,٦٥
١٩٩٩/٢٠٠٠	٤٨,٩٤	٨,٤٢	١٣,٩٤	٤,٨٠	٢	٨,٥٤٦	٦,٠١
٢٠٠٠/٢٠٠١	٥٢,٨٥	٨,١٣	١٣,٩٢	٤,٨٦	١,٧٩	٩,٠٢٩	٥,٣٥
٢٠٠١/٢٠٠٢	٥٥,٠٧	٨,٢	١٤,٠٣	٤,٩٢	١,٨	٩,٢٩٤	٥,٣٠
٢٠٠٢/٢٠٠٣	٥٨,٣٧	٩,٥٩	١٤,٣٥	٤,٩٧	٢,٨	٩,٨١	٥,٧٢
٢٠٠٣/٢٠٠٤	٦٣,٨٢	٦,٤	١٤,٤٧	٥,٠٢	٤,١	١٠,٠٥٣	٤,٩٧
٢٠٠٤/٢٠٠٥	٦٩,٢٥	٧,٥٦	١٤,٥٥	٥,٠٨	٥,٨	١٠,٢٤٦	٥,٥٧
٢٠٠٥/٢٠٠٦	٧٥,٢٩	٧,٤٢	١٤,٩	٥,١٦	٦,٢	١٠,٤٥٨	٦,٤٤
٢٠٠٦/٢٠٠٧	٨١,٧٧	٨,٠٤	١٤,٩	٥,٢٤	٤,٩	١٠,٩٦٨	٥,٧٣
٢٠٠٧/٢٠٠٨	٩٩,٩٥	٧,٩٧	١٥,١٧	٥,٣٣	٥,٤٩٧	١٢,١٨٢	٥,٩٢
٢٠٠٨/٢٠٠٩	١١٣,١٠	٨,٠٧	١٥,٢٤	٥,٤٣	١٠,٩	٩,٩٣٢	٦,٦٢
٢٠٠٩/٢٠١٠	١٣٥,٤٦	٦,٨٦	١٥,٥	٥,٥٥	١٣,٧	١٠,٢٧٥	٧,٣١
٢٠١٠/٢٠١١	١٦٠,٩٧	٦,٧٤	١٥,٣٣	٥,٦٧	١٨,١	١٠,٤٣٠	٦,٤١
٢٠١١/٢٠١٢	١٩٠,١٦	٦,٨٣	١٥,١٣	٥,٧٨	١٨,٢	١٠,٦٩٦	٩,١١
٢٠١٢/٢٠١٣	٢١٨,٢٢	٥,٣٧	١٥,٥٢	٥,٨٥	١٥,٨	١٠,٨٧٤	١١,٧٦
المتوسط	٩٤,٤٢	٧,٤٣	١٤,٦٦	٥,١٩	٧,١٥	٩,٩٤	٦,٢٨
معدل التغير (%)	١٠,٨**	١١,٧ –**	٠,٩**	٢,٣–*	١٩**	٣,٤–*	٩,٣**

** معنوى عند مستوى معنوية ١% * معنوى عند مستوى معنوية ٥%

المصدر : جمعت وحسبت من:

البنك المركزى المصرى، المجلة الإقتصادية، قطاع الإحصاءات والتقارير الإقتصادية، أعداد متفرقة.

الموقع الرسمى للجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (www.capmas.gov.eg).

الموقع الرسمى لوزارة التخطيط (www.mop.gov.eg).

ثالثاً: التقدير الإحصائي لأهم المتغيرات المؤثرة على إجمالي الناتج المحلي الزراعي:

تم استخدام أسلوب الانحدار المرحلي لتحديد أهم المتغيرات المؤثرة على إجمالي الناتج المحلي الزراعي وقد استخدم في التقدير بيانات سلسلة زمنية للفترة (١٩٩٧/١٩٩٨–٢٠١٢/٢٠١٣).

وقدرت العلاقة بين إجمالي الناتج المحلي الزراعي بالمليار جنيه (Y) كمتغير تابع والمتغيرات التفسيرية التي يتوقع أن يكون لها تأثير وهي: الاستثمارات الزراعية بالمليار جنيه بفترتين إبطاء (X_{1t-2})، المساحة المحصولية بالمليون فدان (X_2)، العمالة الزراعية بالمليون عامل (X_3)، الصادرات الزراعية بالمليار جنيه (X_4)، إجمالي عدد الوحدات الحيوانية بالمليون وحده (x_5)، إجمالي القروض الزراعية بالمليار جنيه بفترة إبطاء واحدة (X_{6t-1})؛ وذلك في كل من الصيغ الخطية واللوغاريتمية المزدوجة والنصف لوغاريتمية في (Y) والنصف لوغاريتمية في (X)، وقد استخدم في ذلك صورتين مختلفتين للقيم النقدية هما: القيم الجارية، القيم الحقيقية، وقد اتضح من نتائج القياس المتحصل عليها أن النماذج المقدرة بالقيم الحقيقية تعطي أفضل النتائج من وجهة النظر الاقتصادية والاحصائية معاً.

وقد تبين من نتائج التقدير أن النموذج النصف لوغاريتمي في (y) يتفوق على غيره من النماذج من وجهة النظر الاحصائية والاقتصادية والموضح كالتالي:

$$LN\ Y_t = 1.193 + 0.05\ X_{1t-2} + 0.24\ X_{3t} + 0.02\ X_{4t}$$
$$(4.04)^{**} \quad (2.31)^{*} \quad (4.06)^{**} \quad (2.61)^{**}$$
$$R^{-2} = 0.96 \qquad F = (157.39)^{**} \qquad D.W = 1.78$$

واستناداً إلى هذا النموذج يتضح أن أهم المتغيرات التفسيرية تأثيراً على القيمة الحقيقية لاجمالي الناتج المحلي الزراعي بالمليار جنيه (Y) هي: القيمة الحقيقية لإجمالي الاستثمارات الزراعية بالمليار جنيه بفترتين إبطاء (X_{1t-2})، إجمالي العمالة الزراعية بالمليون عامل (X_3)، وإجمالي القيمة الحقيقية للصادرات الزراعية بالمليار جنيه (X_4)، ويتضح من النموذج سالف الذكر وجود علاقة طردية معنوية إحصائياً بين إجمالي الناتج المحلي الزراعي وكلاً من الاستثمارات الزراعية، العمالة الزراعية، الصادرات الزراعية؛ وهذا يتفق مع المنطق الاقتصادي وهذه المتغيرات التفسيرية في النموذج تفسر ٩٦% من التباين في القيمة الحقيقية لاجمالي الناتج المحلي الزراعي ذلك استناداً إلى قيمة R^{-2} للنموذج والتي بلغت حوالي ٠,٩٦.

وقد تبين معنوية تأثير تلك المتغيرات التفسيرية مجتمعة على القيمة الحقيقية لإجمالي الناتج المحلي الزراعي عند مستوى معنوية ١% وذلك استناداً إلى قيمة F المحسوبة التي قدرت بحوالي (١٥٧,٣٩) كما تبين معنوية تأثير كل متغير تفسيري على حدة على المتغير التابع وذلك استناداً إلى قيم t المحسوبة، كما تبين خلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي المتسلسل بين البواقي من الدرجة الأولى وذلك استناداً إلى قيمة D.W المحسوبة والتي بلغت حوالي ١,٧٨٤، وللتعرف على الأثر النسبي لكل متغير على حدة تم احتساب المرونه لكل متغير والتي قدرت بحوالي ٠,٢٥ للقيمة الحقيقية للاستثمارات الزراعية وهذا يعني أن تغيراً مقداره حوالي ١٠% في اجمالي الاستثمارات الزراعية يترتب عليه تغير مماثل في الاتجاه مقداره ٢,٥% في القيمة الحقيقية لاجمالي الناتج المحلي الزراعي. وقد بلغت مرونة متغير العمالة الزراعية حوالي ١,٣ وهذا يعني أن تغير مقداره ١٠% في اجمالي عدد العماله الزراعية يترتب عليه تغير مماثل في الاتجاه مقداره ١٣% في القيمة الحقيقية لإجمالي الناتج المحلي الزراعي. وقد بلغت مرونة متغير القيمة الحقيقية للصادرات الزراعية حوالي ٠,١٩ وهذا يعني أن تغير مقداره ١٠% في إجمالي الصادرات الزراعية يترتب عليه تغير مماثل في الاتجاه مقداره ١,٩% في القيمة الحقيقية لإجمالي الناتج المحلي الزراعي.

رابعاً: أهم المؤشرات الاقتصادية لتطور القطاع الزراعي المصري:

لمحاولة تقييم أداء القطاع الزراعي تم استخلاص المؤشرات الاقتصادية التالية والموضحة بالجدول رقم (٣):

(١) نسبة الاستثمارات الزراعية للناتج الزراعي:

ويطلق عليها معدل الاستثمار الزراعي وهو يشير إلى مقدار الإنفاق الاستثماري اللازم للحصول على وحدة واحدة من الناتج الزراعي وتم حسابه بقسمة جملة الاستثمارات الزراعية على جملة الناتج المحلي الزراعي، وإنخفاض قيمة هذا المعيار عن الواحد الصحيح يشير إلى كفاءة الإستثمار الموجه للقطاع الزراعى.

وبدراسة نسبة الاستثمارات الزراعية للناتج الزراعي خلال فترة الدراسة تبين أنها تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي ٠,٠٢ عام ٢٠١٣/٢٠١٢، وحد أقصي بلغ حوالي ٠,١٨ عام ١٩٩٩/١٩٩٨، وقد بلغ المتوسط السنوي حوالي ٠,١٠، وقد تبين أن نسبة الاستثمارات الزراعية للناتج الزراعي تنخفض بنحو ١١,٩% بما يعادل حوالي ٠,٠١ سنوياً خلال فترة الدراسة، وهو انخفاض معنوي إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠١).

(٢) إنتاجية الجنيه المستثمر بالقطاع الزراعي:

وهو مقلوب معدل الاستثمار الزراعي وتشير إلى قيمة الناتج الزراعي المتولد من وحدة واحده من الانفاق الاستثماري الزراعي وتم حسابها بقسمة جملة الناتج المحلي الزراعي على جملة الاستثمارات الزراعية، وإرتفاع قيمة هذا المعيار عن الواحد الصحيح يدل على كفاءة الإستثمار الموجه للقطاع الزراعى، وبدراسة إنتاجية الجنيه المستثمر بالقطاع الزراعي خلال فترة الدراسة تبين أنها تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي ٥,٥٩ عام ١٩٩٩/١٩٩٨، وحد أقصي بلغ حوالي ٤٠,٦٣ عام ٢٠١٣/٢٠١٢، وقد بلغ المتوسط السنوي حوالي ١١,٢٠، وقد تبين أن إنتاجية الجنيه المستثمر بالقطاع الزراعي تزيد بنحو ١,٥% بما يعادل حوالي ٠,١٧ سنوياً خلال فترة الدراسة وهى زيادة معنوية إحصائياً، عند مستوى معنوية (٠,٠١).

(٣) أربحية الجنيه المستثمر بالقطاع الزراعي:

تم حساب هذا المؤشر بقسمة صافي الدخل الزراعي (القيمة المضافة) على جملة الاستثمارات الزراعية وهو يشير إلى صافي الدخل الزراعي المقابل لكل جنيه من الإنفاق الإستثماري الزراعي، وبدراسة أربحية الجنيه المستثمر بالقطاع الزراعي خلال فترة الدراسة تبين أنها تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي ٢ عام ٢٠١٣/٢٠١٢، وحد أقصي بلغ حوالي ٢٩,٠٨ عام ٢٠١٢/٢٠١١، وقد بلغ المتوسط السنوي حوالي ١٥,٦٩، ولم تثبت المعنوية الإحصائية لمعدل التغير السنوى لأربحية الجنيه المستثمر بالقطاع الزراعي خلال فترة الدراسة.

(٤) إنتاجية العامل الزراعي:

تم حسابها بقسمة الناتج المحلي الزراعي الإجمالي على جملة عدد العمال بالقطاع الزراعي، و بدراسة تطور إنتاجية العامل الزراعي فى مصر خلال فترة الدراسة تبين أنها تراوحت بين حد أدني بلغ حوالي ٨,٩٣ ألف جنيه عام ١٩٩٨/١٩٩٧، وحد أقصي بلغ حوالي ٣٧,٣٠ ألف جنيه عام ٢٠١٣/٢٠١٢، وقد بلغ المتوسط السنوي حوالي ١٧,٦٠ ألف جنيه، وقد تبين أن إنتاجية العامل الزراعي فى مصر تزيد بنحو ١,٩% بما يعادل حوالي ٠,٣٣ ألف جنيه خلال فترة الدراسة، وهى زيادة معنوية إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠١).

جدول رقم (٣): تطور أهم المؤشرات الاقتصادية للقطاع الزراعي فى مصر خلال الفترة (١٩٩٨/١٩٩٧ – ٢٠١٣/٢٠١٢)

السنة	نسبة الاستثمارات الزراعية للناتج الزراعي	انتاجية الجنيه	اربحية الجنيه المستثمر	انتاجية العامل الزراعى	نصيب العامل من الاستثمارات الزراعية	نسبة الصادرات للناتج الزراعى	نصيب الفدان المحصولى من القروض الزراعية
				ألف جنيه	ألف جنيه	(%)	ألف جنيه
١٩٩٨/١٩٩٧	٠,١٢	٨,٠٧	١٢,١٠	٨,٩٣	١,١١	٢,٨٧	٠,٢٦٣
١٩٩٩/١٩٩٨	٠,١٨	٥,٥٩	٨,٣٠	٩,٦١	١,٧٢	٣,٥٠	٠,٣٣٥
٢٠٠٠/١٩٩٩	٠,١٧	٥,٨١	٨,٣٦	١٠,٢٠	١,٧٥	٤,٠٩	٠,٤٣١
٢٠٠١/٢٠٠٠	٠,١٥	٦,٥٠	٩,١٤	١٠,٨٧	١,٦٧	٣,٣٩	٠,٣٨٤
٢٠٠٢/٢٠٠١	٠,١٥	٦,٧٢	٩,٢٢	١١,١٩	١,٦٧	٣,٢٧	٠,٣٧٨
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٠,١٦	٦,٠٩	٨,٧٠	١١,٧٤	١,٩٣	٤,٨٠	٠,٣٩٩
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٠,١٠	٩,٩٧	١٥,١٤	١٢,٧١	١,٢٧	٦,٤٢	٠,٣٤٣
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٠,١١	٩,١٦	١٥,٠٨	١٣,٦٣	١,٤٩	٨,٣٨	٠,٣٨٣
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٠,١٠	١٠,١٥	١٧,٤٧	١٤,٥٩	١,٤٤	٨,٢٣	٠,٤٣٢
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٠,١٠	١٠,١٧	١٩,٧٩	١٥,٦٠	١,٥٣	٥,٩٩	٠,٣٨٥
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٠,٠٨	١٢,٥٤	٢٠,٧٠	١٨,٧٥	١,٥٠	٥,٥٠	٠,٣٩٠
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٠,٠٧	١٤,٠١	٢١,٤٥	٢٠,٨٣	١,٤٩	٩,٦٤	٠,٤٣٤
٢٠١٠/٢٠٠٩	٠,٠٥	١٩,٧٥	٢٦,٤٣	٢٤,٤١	١,٢٤	١٠,١١	٠,٤٧٢
٢٠١١/٢٠١٠	٠,٠٤	٢٣,٨٨	٢٨,١١	٢٨,٣٩	١,١٩	١١,٢٤	٠,٤١٨
٢٠١٢/٢٠١١	٠,٠٤	٢٧,٨٤	٢٩,٠٨	٣٢,٩٠	١,١٨	٩,٥٧	٠,٦٠٢
٢٠١٣/٢٠١٢	٠,٠٢	٤٠,٦٣	٢,٠٠	٣٧,٣٠	٠,٩٢	٧,٢٤	٠,٧٥٨
المتوسط	٠,١٠	١١,٢٠	١٥,٦٩	١٧,٦٠	١,٤٤	٥,٩٤	٠,٤٣
معدل التغير (%)	– ١١,٩**	١,٥**	٩,٧ns	١,٩**	١,٢*	٨ns	٣,٩ns

المصدر : حسبت من الجدول رقم (١)، والجدول رقم (٢).

(٥) نصيب العامل الزراعي من الاستثمارات الزراعية:

تم حسابه بقسمة الاستثمارات الزراعية على جملة عدد العمال بالقطاع الزراعي، و بدراسة نصيب العامل الزراعي من الاستثمارات الزراعية خلال فترة الدراسة تبين أنه تراوح بين حد أدنى بلغ حوالي ٠,٩٢ ألف جنيه عام ٢٠١٣/٢٠١٢، وحد أقصي بلغ حوالي ١,٩٣ ألف جنيه عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢، وقد بلغ المتوسط السنوي حوالي ١,٤٤ ألف جنيه، وقد تبين أن نصيب العامل الزراعي من الاستثمارات الزراعية

يزيد بنحو ١,٢% بما يعادل حوالي ٠,٠١٧ ألف جنيه سنوياً خلال فترة الدراسة، وهى زيادة معنوية إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠٥).

(٦) نسبة الصادرات الزراعية للناتج الزراعي:

بدراسة تطور نسبة الصادرات الزراعية للناتج الزراعي فى مصر خلال فترة الدراسة تبين أنها تراوحت بين حد أدني بلغ حوالي ٢,٨٧% عام ١٩٩٨/١٩٩٧، وحد أقصي بلغ حوالي ١١,٢٤% عام ٢٠١١/٢٠١٠، وقد بلغ المتوسط السنوي حوالي ٥,٩٤%، وقد تبين أن نسبة الصادرات الزراعية للناتج الزراعي فى مصر تزيد بنحو ٨% بما يعادل حوالي ٠,٤٨% سنوياً خلال فترة الدراسة، وهى زيادة معنوية إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠١).

(٧) نصيب الفدان المحصولي من القروض الزراعية:

بدراسة نصيب الفدان المحصولي من القروض الزراعية خلال فترة الدراسة تبين أنه تراوح بين حد أدنى بلغ حوالي ٠,٢٦ ألف جنيه عام ١٩٩٨/١٩٩٧، وحد أقصي بلغ حوالي ٠،٧٦ ألف جنيه عام ٢٠١٢/ ٢٠١٣، وقد بلغ المتوسط السنوي حوالي ٠,٤٣ ألف جنيه، وقد تبين أن نصيب الفدان المحصولي من القروض الزراعية يزيد بنحو ٣,٩% بما يعادل حوالي ٠,٠١٧ ألف جنيه خلال فترة الدراسة، وهى زيادة معنوية إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠١).

خامساً: الوضع الراهن للموارد الاقتصادية الزراعية في ضوء إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة

(١) الاستثمارات الزراعية

أوضحت استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة ٢٠٣٠ أن جملة الاستثمارات المتوقعة لتنفيذ هذه الاستراتيجية بآلياتها التنفيذية المختلفة تقدر بنحو ٥٠٠ مليار جنيه باعتبار أن معدل النمو المستهدف يقدر بنحو ٤% وذلك خلال الفترة من ٢٠٠٩ وحتى عام ٢٠٣٠، وفي حالة استهداف معدل نمو أعلى يبلغ حوالي ٥% فإن الأمر يستلزم توجية استثمارات تقدر بنحو ٦٤٠ مليار جنيه حتى عام ٢٠٣٠.

ومن الجديرٌ بالذكر أن إجمالى الإنفاق الإستثمارى المخطط خلال الفترة (٢٠٠٩/٢٠١٠-٢٠١٢/٢٠١٣) قُدر بحوالى ٥٧,٨ مليار جنيه بمتوسط سنوى يبلغ حوالى ١٤,٤٥ مليار جنيه، لتحقيق معدل نمو ٤%، كما قُدر بحوالى ٦٦,٦ مليار جنيه بمتوسط سنوى يبلغ حوالى ١٦,٦٥ مليار جنيه لتحقيق معدل نمو ٥%، وذلك خلال الفترة سالفة الذكر، ويلاحظ أن هذه التقديرات بعيدة تماماً عن الواقع، إذ أن القيمة المتحققة فعلياً لإجمالى الإنفاق الإستثمارى بالقطاع الزراعى خلال تلك الفترة بلغ حوالى ١٤,٦٥ مليار جنيه بمتوسط سنوى بلغ حوالي ٣,٦٦ مليار جنيه **كما يبين جدول رقم (٤)**، وهذا يوضح ضآلة الإستثمارات التى أُنفقت فعلياً فى القطاع الزراعى مقارنةً بما هو مستهدف خلال الفترة (٢٠٠٩- ٢٠١٢/٢٠١٣).

جدول رقم (٤): الإستثمارات الزراعية المنفذة فعلياً، والإنفاق الإستثمارى المخطط بالقطاع الزراعى فى مصر بالقيم الحقيقية وبالمليار جنيه خلال الفترة (٢٠٠٩- ٢٠١٢/٢٠١٣).

السنة	الإنفاق الإستثمارى المخطط وفق إستراتيجية التنمية الزراعية				
	الإستثمارات الزراعية الفعلية	لتحقيق معدل نمو ٤%	نسبة القيم الفعلية للمخططة	لتحقيق معدل نمو ٥%	نسبة القيم الفعلية للمخططة
٢٠١٠/٢٠٠٩	٤,٤١	١٣,٤	٣٢,٩١	١٥,٢	٢٩,٠١
٢٠١١/٢٠١٠	٣,٨٩	١٤,١	٢٧,٥٩	١٦,٢	٢٤,٠١
٢٠١٢/٢٠١١	٣,٥٨	١٤,٨	٢٤,١٩	١٧,١	٢٠,٩٤
٢٠١٣/٢٠١٢	٢,٧٦	١٥,٥	١٧,٨١	١٨,١	١٥,٢٥
الإجمالى	١٤,٦٥	٥٧,٨	٢٥,٣٥	٦٦,٦	٢٢,٠٠
المتوسط	٣,٦٦	١٤,٤٥	٢٥,٣٣	١٦,٦٥	٢١,٩٨

المصدر : جُمعت وحُسبت من:

- **الموقع الرسمي لوزارة التخطيط (www.mop.gov.eg)**
- **إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة فى مصر حتى عام ٢٠٣٠، ص (٦٤).**

(٢) الموارد الأرضية والمائية:

استهدفت إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة فى مصر ٢٠٣٠ زيادة المساحة المزروعة من الأراضى فى ظل ترشيد إستخدام مورد المياه – عن طريق تحسين كفاءة نظم الرى الحقلى ونقل وتوزيع المياه– بحوالى ١,٢٥ مليون فدان خلال الفترة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٧.

وبالتالى فإن المستهدف إضافته سنوياً من المساحة المزروعة يُقدر بحوالي ١٢٥ ألف فدان، أى يجب إضافة مساحة من الأراضى الزراعية من خلال الإستصلاح تُقدر بحوالى ٦٢٥ ألف فدان خلال الفترة من عام ٢٠٠٨ حتى عام ٢٠١٣/٢٠١٢، وبناءً على البيانات الواردة بالجدول رقم (٥) تبين أن المساحة المزروعة فى عام ٢٠٠٧ قد بلغت حوالى ٨,٤٢٣ مليون فدان، وبإضافة المساحة المستهدف زيادتها تصبح إجمالى المساحة المستهدف زراعتها حوالى ٩,٠٤٨ مليون فدان فى عام ٢٠١٣/٢٠١٢. إلا أن الواقع الفعلي يشير إلى أن المساحة المزروعة فى عام ٢٠١٣/٢٠١٢ قُدرت بحوالى ٨,٦١٩ مليون فدان، أى أن هناك نقصٌ عن المساحة المستهدف زراعتها بحوالي ٤٢٩ ألف فدان، وبالتالى فإن ما تم إضافته من الأراضى الزراعية بلغ حوالى ١٩٦ ألف فدان فقط، مما يعنى أنه لم يتم إلا تحقيق ٣١,٣٦% فقط من المساحة المستهدف زيادتها، وهذا يوضح وجود فجوة بين المساحات المستهدف زراعتها والمساحات التى تم زراعتها بالفعل خلال الفترة (٢٠٠٩/٢٠١٠– ٢٠١٢/٢٠١٣).

جدول رقم (٥): المساحة المزروعة فعلياً والمساحة المستهدف زراعتها وفقاً لإستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة فى مصر حتى عام ٢٠٣٠، والفجوة بينهما بالمليون فدان خلال الفترة(٢٠٠٧– ٢٠١٢/٢٠١١)

السنة	المساحة المزروعة فعلياً	المساحة المستهدف إضافتها للأراضى الزراعية	المساحة المستهدف زراعتها	الفجوة بين المساحة المزروعة فعلياً والمستهدف زراعتها
	(١)	(٢)	(٣)	(٣) – (١)
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٨,٤٢٣	–	–	–
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٨,٤٣٢	٠,١٢٥	٨,٥٤٨	٠,١١٦
٢٠١٠/٢٠٠٩	٨,٤٨٠	٠,١٢٥	٨,٦٧٣	٠,١٩٣
٢٠١١/٢٠١٠	٨,٧٨٣	٠,١٢٥	٨,٧٩٨	٠,٠١٥
٢٠١٢/٢٠١١	٨,٧٤١	٠,١٢٥	٨,٩٢٣	٠,١٨٢
٢٠١٣/٢٠١٢	٨,٦١٩	٠,١٢٥	٩,٠٤٨	٠,٤٢٩
الإجمالى	–	٠,٦٢٥	–	–

المصدر : (١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، القاهرة، أعداد متفرقة.

(٢) حُسبت من: البيانات الواردة بإستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة فى مصر حتى عام٢٠٣٠، ص (٣٨).

(٣) العمالة الزراعية

أوضحت إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة فى مصر ٢٠٣٠ أنه من المتوقع أن يزداد عرض القوى العاملة فى الأنشطة الزراعية الحقلية المباشرة بحوالى ٠,٤ مليون وحدة عمل حتى عام ٢٠١٧، وحوالى مليون وحدة عمل حتى عام ٢٠٣٠، يضاف إليها حوالى ١,٢ مليون وحدة عمل عام ٢٠١٧، وحوالى ٣ مليون وحدة عمل عام ٢٠٣٠ فى الأنشطة والمشروعات الإنتاجية والخدمية المكملة والمرتبطة بالنشاط الزراعى، وبذلك فإن من بين ما تستهدفه هذه الإستراتيجية أن توفر حوالى ١,٦، وحوالى ٤ مليون فرصة عمل جديدة حتى عام ٢٠١٧، و٢٠٣٠ على الترتيب، وذلك من خلال مختلف برامجها ومشروعاتها الزراعية وفى مختلف المجالات والأنشطة والمشروعات المرتبطة بها والمتكاملة معها.

ومما سبق يتضح أن الإهتمام بإستصلاح الأراضى لزيادة المساحة المزروعة يصبح ضرورة ملحة لتشغيل المزيد من العمالة الزراعية بما يعود بالنفع على تقليل نسبة البطالة بالقطاع الزراعى وتحسين معيشة السكان الزراعيين بشرط مراعاة وجود إستثمارات تسمح بإستيعاب المزيد من قوة العمل.

الملخص

تتمثل مشكلة البحث فى تردي الأوضاع الاقتصادية بالقطاع الزراعى نتيجة اتجاه السياسة الاستثمارية للدولة إلى تخفيض حجم الاستثمارات الموجهه لهذا القطاع سواء بصورة مطلقة أو نسبية مما أدى إلى التراجع المستمر للوزن النسبي للقطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي وعدم تحسن معدلات إنتاج الغذاء بالقدر الذي يقلل من الاعتماد على الواردات.

وقد استهدف البحث بصفة رئيسية التعرف على الوضع الراهن لأداء القطاع الزراعي وإمكانيات تنميته في حدود الموارد الطبيعية المتاحة خاصة المياه والأرض والموارد البشرية؛ وذلك من خلال دراسة الأهداف الفرعية التالية: (١) دراسة تطور معدل النمو للقطاع الزراعي في مصر، (٢) تحديد أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على إجمالي قيمة الناتج المحلي الزراعي، (٣) استخلاص بعض المؤشرات الاقتصادية للتعرف على أداء القطاع الزراعي في مصر، (٤) دراسة الوضع الراهن لاستغلال الموارد الاقتصادية الزراعية في ضوء استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة في مصر حتى عام ٢٠٣٠.

وقد توصل البحث إلى عدة نتائج يمكن إيجاز أهمها فيما يلي :

(١) أهم المتغيرات التفسيرية تأثيراً على القيمة الحقيقية لاجمالي الناتج المحلي الزراعي بالمليار جنيه (Y) خلال الفترة (١٩٩٨/١٩٩٧-٢٠١٣/٢٠١٢) هي: القيمة الحقيقية لإجمالي الاستثمارات الزراعية بالمليار جنيه بفترتين إبطاء (X_{1t-2})، إجمالي العمالة الزراعية بالمليون عامل (X_3)، وإجمالي القيمة الحقيقية للصادرات الزراعية بالمليار جنيه (X_4)، وهذه المتغيرات تفسر حوالي ٩٦% من التباين في القيمة الحقيقية لاجمالي الناتج المحلي الزراعي.

(٢) تبين من دراسة المؤشرات الاقتصادية للقطاع الزراعي خلال فترة الدراسة إزدياد كلا من إنتاجية الجنيه المستثمر، إنتاجية العامل الزراعي، نصيب العامل الزراعي من الاستثمارات الزراعية، نسبة الصادرات الزراعية للناتج الزراعي، نصيب الفدان المحصولي من القروض الزراعية بمعدلات نمو معنوية إحصائياً قدرت بنحو ١,٥%، ١,٩%، ١,٢%، ٨%، ٣,٩% على الترتيب، بينما انخفضت نسبة الاستثمارات الزراعية للناتج المحلى الزراعي بنحو ١١,٩% خلال فترة الدراسة.

(٣) ضآلة الإستثمارات التى أُنفقت فعلياً فى القطاع الزراعى مقارنةً بما هو مستهدف خلال الفترة (٢٠٠٩/٢٠١٠- ٢٠١٢/٢٠١٣).

(٤) وجود فجوة بين المساحات المستهدف زراعتها والمساحات التى تم زراعتها بالفعل خلال الفترة (٢٠٠٩/٢٠١٠- ٢٠١٢/٢٠١٣).

(٥) تبين أن الإهتمام بإستصلاح الأراضى لزيادة المساحة المزروعة يصبح ضرورة ملحة لتشغيل المزيد من العمالة الزراعية بما يعود بالنفع على تقليل نسبة البطالة بالقطاع الزراعى وتحسين معيشة السكان الزراعيين بشرط مراعاة وجود إستثمارات تسمح بإستيعاب المزيد من قوة العمل.

(٦) في ضوء ما تقدم يتضح انحراف الأداء الاقتصادي في القطاع الزراعي عما هو مخطط له الأمر الذي يصعب معه تحقيق معدلات النمو المستهدفه، لذلك يوصي الباحث بضرورة مراجعة كافة السياسات الزراعية والمائية وآليات تنفيذها التي تبنتها استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة ٢٠٣٠ وتعديلها وفقاً لمستوى التحديات القائمة والمستقبلية في مجالي الغذاء والمياه.

المراجع

١. أحمد أبو اليزيد الرسول، عون خير الله عون حمد، **المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لآثار السياسات** الإصلاحية على القطاع الزراعي المصري، مجلة الاسكندرية للبحوث الزراعية، مجلد ٤٣، عدد ٢، كلية الزراعة، جامعة الاسكندرية، أغسطس ١٩٩٨.

٢. أحمد أبواليزيد الرسول، يوسف بن عبد الله السليم، دراسة اقتصادية لمحددات نمو الناتج الزراعي السعودي، مجلة الاسكندرية للبحوث الزراعية، مجلد ٤٧، عدد ١، كلية الزراعه، جامعة الاسكندرية، ٢٠٠٢.
٣. أحمد قدري بهلول، الآثار المتوقعة لأزمة الإقتصادية العالمية على النمو الزراعى المصرى، المؤتمر السابع عشر للإقتصاديين الزراعيين، ١٤-١٥ أكتوبر ٢٠٠٩.
٤. أحمد قدري بهلول، النمو الزراعى لصالح الفقراء والسياسة الزراعية المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير، المؤتمر التاسع عشر للإقتصاديين الزراعيين، ديسمبر ٢٠١١.
٥. أمانى على سليمان، دراسة تحليلية للمتغيرات المؤثرة على التنمية الإقتصادية فى مصر، المجلة المصرية للإقتصاد الزراعى، المجلد التاسع عشر، العدد الثالث، سبتمبر ٢٠٠٩.
٦. البنك المركزى المصرى، المجلة الإقتصادية، قطاع الإحصاءات والتقارير الإقتصادية، أعداد متفرقة.
٧. جمال صيام، هنادي مصطفى عبد الراضي، بعض السياسات الإصلاحية لمواجهة تحديات الزراعة المصرية، المؤتمر العشرين للاقتصادين الزراعين، ١٦-١٨ أكتوبر ٢٠١٢.
٨. فاطمة الزهراء أحمد جبريل أحمد عبد الله، دراسة إقتصادية للوضع الراهن والإحتمالات المستقبلية للتنمية الزراعية فى المقتصد المصرى، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد وإدارة الأعمال الزراعية، كلية الزراعة، جامعة الاسكندرية، ٢٠١٤.
٩. مجدى الشوربجى، الإقتصاد القياسى- النظرية والتطبيق، القاهرة، ١٩٩٤.
١٠. محمد أحمد سلطان عبدالرحمن محمود، تحليل إقتصادى قياسى للإستثمار وأثره فى الإرتقاء بمعدلات نمو الدخل الزراعى القومى المصرى، رسالة ماجستير، قسم الإقتصاد الزراعى، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية، ٢٠١١.
١١. محمد صلاح الجندي، (وآخرون)، تحليل قياسي لكفاءة استخدام الموارد الزراعية ودورها في مواجهة التحديات التي تواجه القطاع الزراعي المصري، المؤتمر الثاني والعشرين للاقتصادين الزراعيين، ١٢-١٣ نوفمبر ٢٠١٤.
١٢. محمد مدحت مصطفى (وآخرون)، الإقتصاد الكلى، مدخل تحليلى، الطبعة الأولى، ٢٠٠١.
١٣. محمد مصطفى عبد العاطي، (وآخرون)، محددات الإستثمار الزراعى الخاص فى مصر، مجلة البحوث الزراعية، جامعة كفر الشيخ، مجلد (٣٩)، العدد الثانى، يونيو ٢٠١٣.
١٤. الموقع الإلكترونى لمجلس الوزراء المصرى، مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار (www.idsc.gov.eg).
١٥. الموقع الرسمى للجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (www.capmas.gov.eg).
١٦. الموقع الرسمى لوزارة التخطيط (www.mop.gov.eg).
١٧. وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى، إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة فى مصر حتى عام ٢٠٣٠، يناير ٢٠٠٩.
١٨. وليد على محمود العوجى، تحليل للقطاع الزراعى المصرى فى التسعينات، رسالة ماجستير، قسم الإقتصاد الزراعى، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية، مارس ٢٠٠٥.

An Economic Performance Analysis of Agriculture Sector in Egypt

Dr. **Mohamed Mostafa Abd El-Atti** (**Senior Researcher**)

The Research Institute of The Agricultural Economy – The Agricultural Research Centre

Summary

The research problem in the deterioration of the economic situation in the agricultural sector because of the reduction of the volume of investments directed for this sector , either absolute or relative , which led to the continuous decline of the relative weight of the agricultural sector in gross domestic product and the lack of improvement in food production which lead to increase of agricultural imports.

The research Aims mainly to identify the current status of the agricultural sector performance, and the development possibilities within the limits of available natural resources, especially water, land and human resources, thus through studied the following objectives: (l)The evolution study of the growth rate of the agricultural sector in Egypt, (2)Determine the most important variables effecting on the agricultural GDP, (3)To derive some economic indicators to identify the performance of the agricultural sector, (4)Study of the current situation of economic exploitation of agricultural resources in the light of sustainable agricultural development strategy in Egypt until 2030.

The research found several conclusions can be summarized the most important as:

(1) During the period (97/1998-12/2013) The most important explanatory variables effect on the real value of agricultural GDP in milliard pounds (Y) are: (X_{lt2}) the real value of total agricultural investments LE billion lagged 2 years, (X_3) the total agricultural employment in millions, (X_4) the total real value of agricultural exports in billion pounds, these variables explain about 96% of the change in the real value of agricultural GDP.

(2) The small investments that actually spent in the agricultural sector compared to what is the target during the period (2009/2010-2012/2013)

(3) There is a gap between the targeted cultivated areas and that have already been cultivated during the period the target area (2009/2010-2012/2013)

(4) It shows that the interest in land reclamation to increase the cultivated area becomes an urgent necessity for employ more agricultural labor to reduce the unemployment rate and improve the living condition of the agricultural population into account of investments existence allow more absorption of the labor force.

(5) In light of these clearly the economic performance in the agricultural sector is less than planned, which makes it difficult to achieve the targeted growth rates, so the researcher recommends that a review of all agricultural and water policies and implementation mechanisms adopted by the Sustainable Agricultural Development 2030 strategy and adjusted according to the level of the existing challenges and future in the areas of food and water.